الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للإتصالات

التقرير السنوي الثاني للهيئة الوطنية للاتصالات

www.intt.tn

• توطئة

تتشرف الهيئة الوطنية للاتصالات بأن ترفع، تطبيقا للفصل 77 من مجلة الاتصالات، إلى مجلس النواب ووزارة تكنولوجيات الاتصال تقريرها السنوي الثاني حول نشاطها خلال سنة 2004.

ويكرس هذا التقرير بصفة جليّة المجهود المبذول من قبل الهيئة لكسب نتائج أعمالها مزيدا من الجدوى والفاعلية وذلك من خلال القرارات الهامة التي أصدرتها والتي كان لها الأثر الإيجابي على علاقة مشغلي الهاتف الرقمي الجوال وكذلك من خلال متابعة تطور قطاع الاتصالات.

فالتغيرات الجذرية التي عرفها قطاع الاتصالات خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين دفعت أغلبية الدول إلى مراجعة نظمها الاقتصادية وإدخال التعديلات الجوهرية على وسائل الإنتاج والاستئناس بأفضل الممارسات العالمية بهدف خلق بيئة تنافسية توفر خدمات الاتصالات بجودة عالية وأسعار مقبولة، وتم تبعا لذلك فتح سوق الاتصالات إلى المبادرة الخاصة وتشجيع التعامل فيها على أساس قواعد اقتصاد السوق اعتمادا على ما أثبتته التجارب من أن الأسواق الأكثر تحررا وانفتاحا هي الأكثر نموا والأسرع تطورا والأفضل على مستوى تقديم الخدمات إلى المستعملين.

وانطلاقا من الوعي بحتمية مواكبة هذه المستجدات كان لا بد أن توزع الأدوار بين مختلف المتدخلين حيث تعتني هياكل أحدثت للغرض بالتنظيم والمراقبة في حين تهتم الإدارة برسم التوجهات الكبرى وتتخلى تدريجيا على دورها السابق المتمثل في إدارة وتشغيل مرفق الاتصالات وفسح المجال إلى المؤسسات الخاصة للاضطلاع بتلك المهام وإقرار مبدأ المنافسة في القطاع ووضع الآليات الضرورية لضمان حسن سيره وتحقيق النتائج المرجوة منه.

وتونس التي تفطّنت وتنبّهت إلى هذه التحولات آمنت بصفة مبكّرة وبهدي من قيادتها السياسية بضرورة وضع الآليات الضرورية للانصهار في مجتمع المعرفة وبحتمية مسايرة التطور التكنولوجي والاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة لاستقطاب الاستثمار ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية لرفع تحديات العولمة وتدعيم موقعها ضمن الدول الصاعدة.

وتكريسا لهذه التوجهات وتجسيما لهذه الخيارات تم سن العديد من النصوص القانونية والترتيبية لعل أهمها إصدار مجلة الاتصالات بموجب القانون عدد 1 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 والمتمم بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002.

وتبرز مجلة الاتصالات كإطار قانوني وتنظيمي متكامل يهدف إلى دعم الثقة لدى مختلف المتدخلين من خلال منظومة شفافة وواضحة تقنن مختلف المعاملات وتشجع المبادرة وتتميز بمواكبتها لروح العصر واستشرافها للمستقبل بحيادها التكنولوجي، كما تهدف إلى تأمين حق كل مواطن في الاتصال والتمتع بما توفره الشبكات العصرية من خدمات اتصالية متنوعة ومفيدة.

ومن أهم ما أقرته مجلة الاتصالات، هو إحداث الهيئة الوطنية للاتصالات باعتبارها هيكل تعديلي أنيطت بعهدته مهمة العمل على توفير مقومات محيط تنافسي جاذب للاستثمار وتحقيق الأهداف التي رسمتها الدولة لتطوير قطاع الاتصالات ومواكبة التحولات التكنولوجية وتوفير خدمات الاتصالات بمختلف أنواعها إلى كل فئات المجتمع التونسي دون إقصاء أو تهميش وبجودة عالية وأسعار معقولة.

ويسعد الهيئة وهي تقدم تقريرها الثاني بأن تشيد بدعم وزارة تكنولوجيات الاتصال لنشاطها وبتعاون وتفهم أهل المهنة في أداء مهامها.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
علي الغضباني

ساهمت الهيئة الوطنية للاتصالات بحكم ما تتمتع به من صلاحيات وبفضل ما توفّر لديها من أدوات عمل مساهمة فاعلة في تنفيذ القرار السياسي القاضي بتحرير سوق الاتصالات، حيث أصدرت عدة قرارات كان لها الأثر الإيجابي على تطور عدد مشتركي خدمتي الهاتف القار والجوّال وارتفاع نسبة الكثافة الهاتفية التي فاقت النسب المسجّلة في الدولة الشبيهة بتونس، وتنوع الخدمات وانخفاض أسعارها وتطور نسبة الاستثمار في قطاع الاتّصالات مما ساعد على إحداث مواطن شغل جديدة لخرّيجي الجامعات

الرسم البياني عدد 1: تطور عدد مشتركي الهاتف القار و نسبة النمو السنوية المسجلة

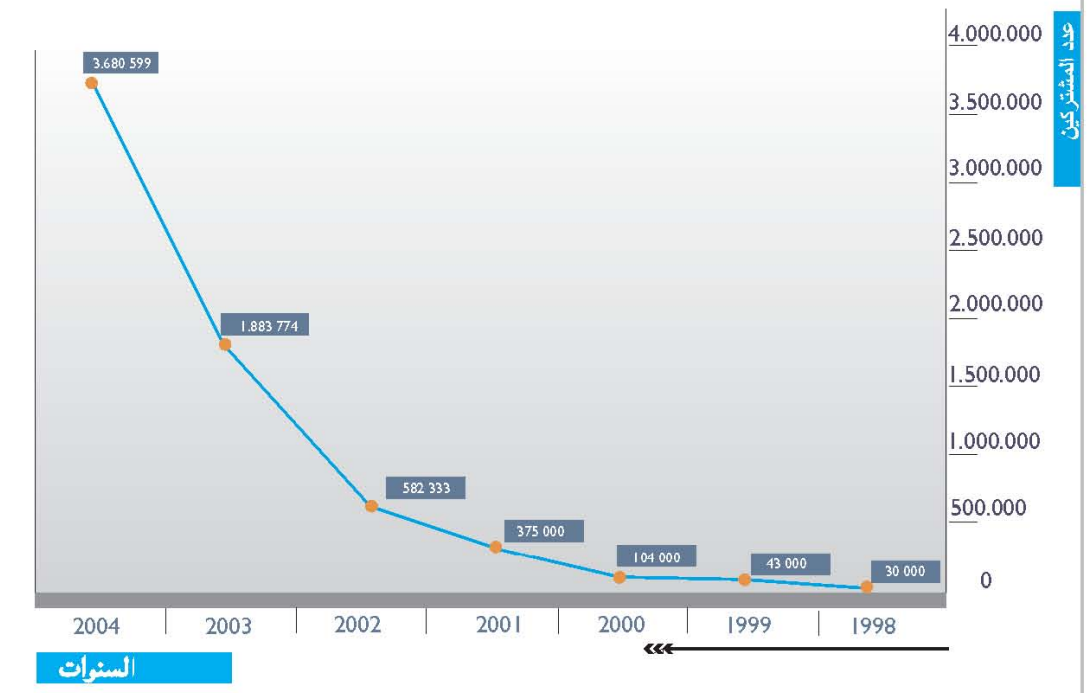

الرسم البياني عدد 2: التطور السنوي للعدد الجملي لمشتركي الهاتف الرقمي الجوال

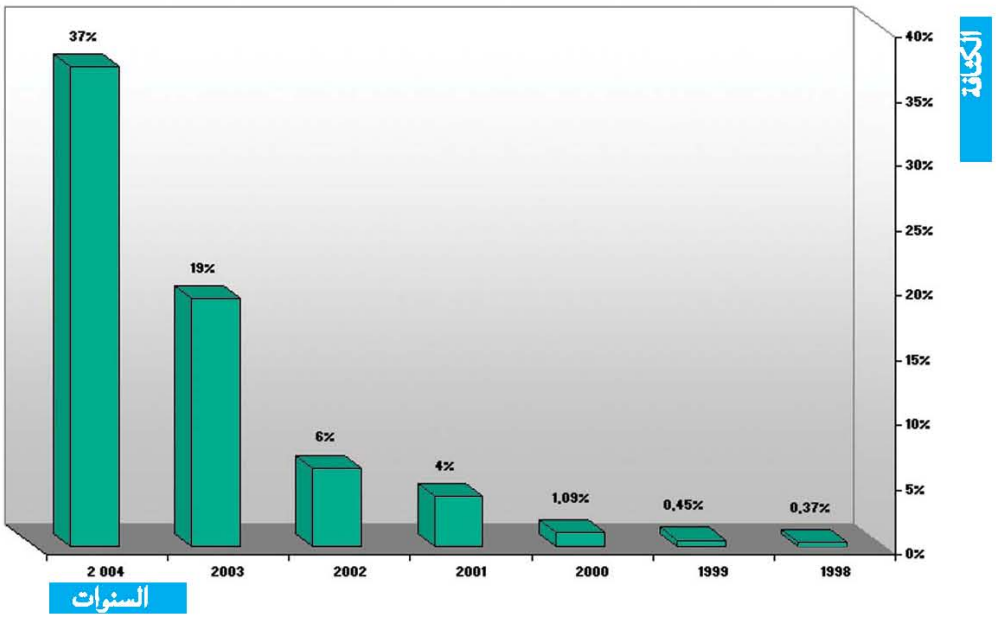

الرسم البياني عدد 5 : تطور كثافة الهاتف الرقمي الجوال في تونس

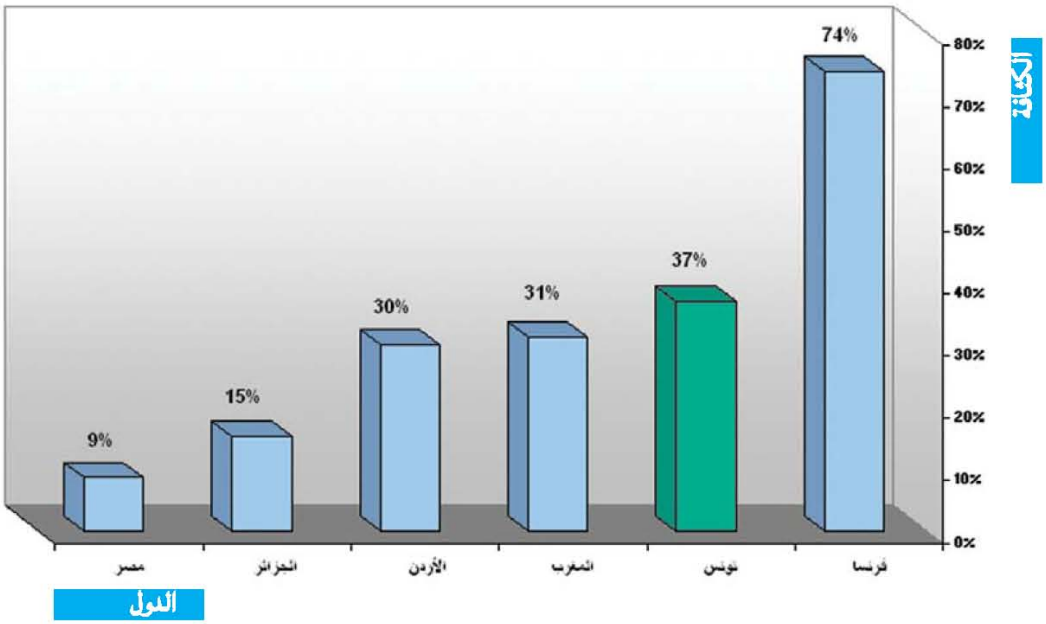

الرسم البياني عدد 6 : مقارنة كثافة الهاتف الرقمي الجوال بين تونس و بعض البلدان الأخرى سنة 2004

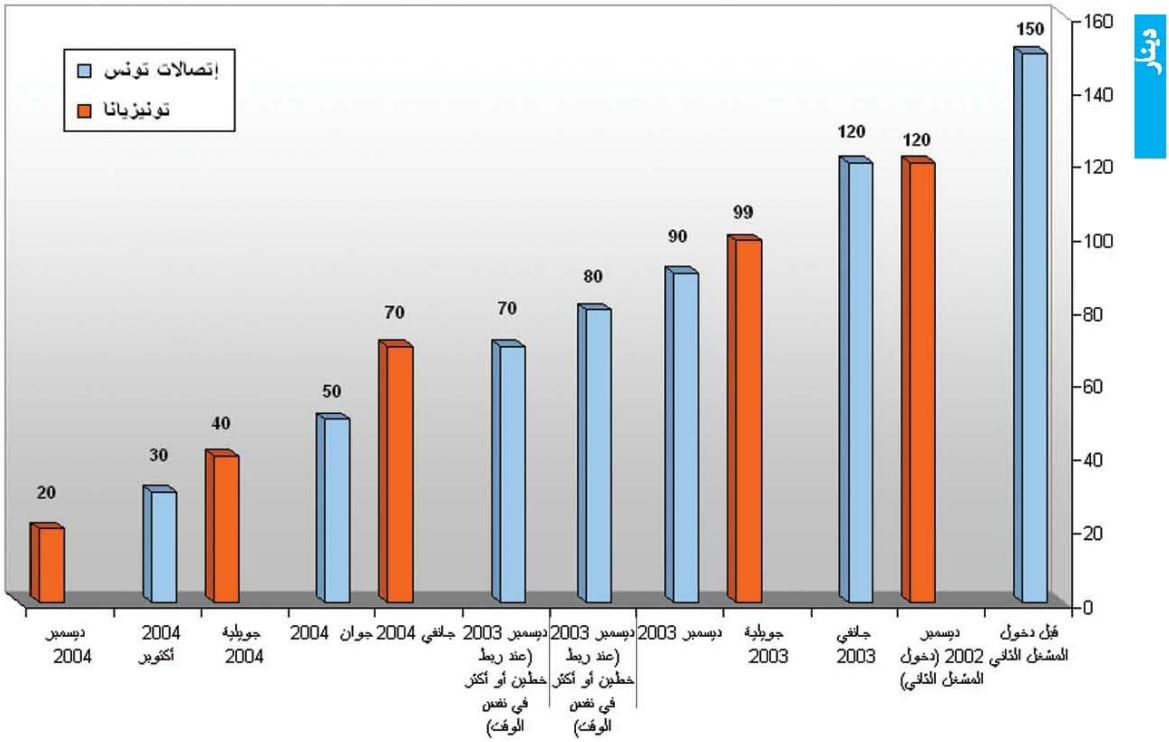

الرسم البياني عدد 8: تطور معلوم الاشتراك في خدمة الهاتف الرقمي الجوال مسبق الدفع الى موفى ديسمبر2004 بالدينار

1.قرارات الهيئة في النزاعات المتعلقة بالربط البيني

تعهدت الهيئة الوطنية للاتصالات خلال سنة 2004 بالنظر في عدة قضايا تقدّم بها إليها مشغلا شبكتي الهاتف الرقمي الجوال وارتبطت مواضيعها بالربط البيني وبتت فيها الهيئة بالاعتماد على دراسات فنية واقتصادية دقيقة وأصدرت قرارات مبدئية هامّة كانت لها انعكاسات إيجابية على علاقة المشغّلين ببعضهما، حيث شكّلت تلك القرارات نواة التجربة التّونسية في مجال تنظيم قطاع الاتّصالات وأبرزت خصوصياتها مقارنة بغيرها من التّجارب المعروفة على المستوى العالمي ومن أهم القرارات:

* **القرار عـ1دد الصّادر في 16 فيفري 2004** الذي أقر مبدأ عدم اختصاص الهيئة بالنظر في النزاعات ذات الصبغة التجارية والمتعلقة بخلاص الديون المتخلدة بذمة كل مشغل لفائدة الآخر.

* **القرار عـ2ددالصّادر في 16 فيفري 2004** الذي صادق على نتائج أعمال اللجنة الفنية المشتركة التي أحدثتها الهيئة لتقريب الفوارق المسجلة في منظومتي الفوترة إلى الحد المعمول به دوليا هو3%.

* **القرار عـ3دد الصّادر في 16 فيفري 2004** الذي اقرّ مبدأ تحميل المشغّل الجديد بمصاريف إقامة وصلات الربط البيني الضرورية لتشغيل شبكته وتحميل كل من المشغّلين بنفقات استغلال وصيانة وصلات الربط ذات الاتّجاهين بحسب الحركة الهاتفية الصادرة عن كل شبكة.

* **القرار عـ4دد الصّادر في 16 فيفري 2004** الذي أوجب على المشغّلين التفاوض حول تعريفات الربط البيني الذي سيقع التعامل بمقتضاها وإمضاء اتفاقية الرّبط البيني في اجل ستين يوما ، وفي صورة عدم توصلهما إلى اتفاق، تتولى الهيئة الوطنية للاتصالات تحديد التعريفات.

* **القرار عـ8دد الصّادر في 7 أكتوبر 2004** الذي اقرّ مبدأ اختصاص الهيئة الوطنية للاتصالات لضبط تعريفات الربط البيني وحدّد التعريفات التي على المشغّلين التعامل بمقتضاها خلال سنة 2004.